أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها

د. عزوز أحمد * د. ضيف أحمد **

الملخص:

تعد ظاهرة الفقر أحد أهم التحديات التي تسعى إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة إلى معالجتها و التقليل من أثارها الوخيمة الاقتصادية منها و الاجتماعية من خلال تحسين الظروف المعيشية الملائمة لاستثمار القدرات و الانتفاع بها على المدى الطويل، وقد تناولت هذه الدراسة وصف ظاهرة الفقر من خلال التطرق إلى أسبابها سواء الداخلية منها أو الخارجية، كما حاولنا قياس ظاهرة الفقر بالاعتماد على بعض المؤشرات التي من شأنها المساهمة بشكل فعال على تشخيص ناجع للظاهرة بهدف التقليل من أثارها الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الفقر، أسباب الفقر، قياس الفقر، خط الفقر، مؤشر الفقر.

Abstract :

The phenomenon of poverty is one of the most important challenges that the strategy of sustainable human development seeks to address and reduce its severe economic and social effects through improving the living conditions appropriate for the investment of the potentialities to draw the benfits in the long-term. This study addressed the description of the phenomenon of poverty by addressing its causes both internal and external, and we tried to measure the phenomenon of poverty based on some indicators that would contribute effectively to the diagnosis of the phenomenon to reduce its impact on the economic and social aspects, especially in developing countries.

Keywords: poverty phenomenon, causes of poverty, poverty measurement, poverty line, poverty index.

* أستاذ محاضر قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.
** أستاذ محاضر قسم – أ- جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة.

تمهيد:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم مما جعل مكافحة الفقر والحد منه أحد المهام الأساسية للبنك الدولي، حيث أنه على الرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بقاع العالم، إلا أن الكثير من سكان العالم اليوم مازالوا يعيشون في فقر مدقع، لذا سنحاول في هذا البحث أن نعرض أهم الأسباب المساهمة في انتشار ظاهرة الفقر وكذا التطورات التي عرفتها المؤشرات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الفقر وقياس النمو والتنمية، فالمفاهيم المتجددة للفقر والتنمية على اختلاف المرجعيات الفكرية فرضت إعادة النظر في هذه المؤشرات والمقاييس، ومن ثم الحكم على مدى تقدم الدول النامية في محاربة ظاهرة الفقر، وعلى مدى التعبير الصادق لهذه المؤشرات أو لبعضها عن واقع الدول الإسلامية الفكري والعقدي، كي يتسنى لنا اختيار المقاييس الأنسب، أو محاول اقتراح مقاييس أخرى نراها تفي بالغرض، وعليه جاءت **الإشكالية** للبحث في أسباب انتشار ظاهرة الفقر ومعرفة مختلف المؤشرات المعتمدة في قياسه؟

أهداف البحث:

- دراسة وتحليل أسباب تفشي ظاهرة الفقر في الدول النامية بصفة عامة.
- التعرف على مختلف خطوط و مؤشرات قياس ظاهرة الفقر.

تقسيم البحث: من أجل الإجابة على الإشكالية وجب تقسيم البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: مفهوم ظاهرة الفقر

أولا: تعريف الفقر

ثانيا: أسباب الفقر

المحور الثاني: مؤشرات قياس ظاهرة الفقر

أولا: قياس الفقر من زاوية الدخل والحاجات الأساسية

ثانيا: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية

المحور الأول: مفهوم ظاهرة الفقر

الفقر من هذا المنظور -المنظور الاقتصادي- هو ظاهرة مطلقة، حيث اعتبرت بلدان بأسرها فقيرة على أساس أن دخلها الإجمالي أقل بالمقارنة مع الدخل السائد في تلك الدول المسيطرة على الاقتصاد العالمي، و أصبح الدخل القومي هو المعيار العالمي المعتمد لمعالجة الفقر، و ذلك من خلال زيادة الإنتاج و المزيد من تطبيق التكنولوجيا و المعرفة التقنية، وتم فرض هذا الواقع عن طريق شروط برامج المساعدات الأجنبية،

ولتوضيح الفقر من هذا المنظور قمنا بتعريف الفقر ثم بينا أسباب ظاهرة الفقر وذلك على النحو التالي:

أولا: تعريف الفقر

أ/ الفقر لغة: الفقر هو العوز و الحاجة[1]، أما الفقير: أصله المكسور الفقار. يقال: فقرتْه فاقره أي داهية تكسر الفقار، وهو من فقد فقرة فعجز عن القيام والحركة[2]، بينماالمسكين: أصله من المسكنة وهو الخضوع والذلة وقلة المال وسوء الحال[3].

ب/ الفقر اصطلاحا: تعددت مفاهيم الفقر اصطلاحاً بتعدد أوجه الحرمان عند الفقير:

الفقر من منظور اقتصادي: يعني افتقار الإنسان إلى الموارد الكافية لكي يعيش في وضع اجتماعي لائق طبقا لمستويات المعيشة في مجتمعه، علما بأن هذه المستويات تختلف من مكان لأخر و من وقت لأخر[4].

الفقر من منظور الدخل: معيار الفقر هنا هو الدخل و الشخص الفقير هو الذي يكون دخله دون خط الفقر المحدد، و يعرف خط الفقر "بأنه مستوى الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء و الاستهلاك الأساسي للفرد"[5].

الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية: الفقر هو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة للوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء و مسكن و يشمل أيضا الحاجة إلى توفير فرص العمل إلى جانب الصحة و التعليم[6].

الفقر من منظور التنمية البشرية: يعني الفقر عدم تمكّن الأفراد من الحصول على حد أدنى و مقبول من الرفاه البشري، وهو حرمان الفرد من العناصر الأساسية

---

1 المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 2004، ص 727.

2 الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، دار الكاتب العربي، مصر، ص398.

3 الراغب الأصفهاني، نفس المرجع ، ص243 .

4 حمد عقلا العقلا، الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، مجلة الطفولة و التنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الخامس، مصر، 2002م، ص165.

5 وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، الأردن، 2008م، ص5.

6 world bank, annual world bank, conference on development economics,1995,edited by, M.bruno and B. pleskovie,1995, p 25

للتنمية البشرية و المتمثلة في رعاية صحية جيدة و مستوى تعليمي لائق و مستوى معيشي مقبول [1].

ثانيا: أسباب الفقر: بالنظر إلى أسبابه نجد أن له أسباب عديدة أهمها و أبرزها [2]:

أ/ التقصير في استغلال الموارد المتاحة: على الرغم من الثروات الكبيرة التي منحها الله للبشر لكي يستغلوها و ينعموا بخيراتها، و يشبعوا منها متطلباتهم، و يباعدوا بينهم وبين الفقر إلا أن تلك الثروات لم يستغل معظمها استغلالا أمثل، مما أدى إلى عدم وجود غزارة ووفرة في الإنتاج بالشكل الذي يمكن من قضاء احتياجات الناس من السلع و الخدمات وبالتالي حدوث الفقر.

ب/ انخفاض معدل النمو الاقتصادي: لأن انخفاض معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي عن معدل النمو السنوي للسكان، يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان، لذا فإن من اللازم لكل دولة لكي تتقدم أن ترفع من معدل النمو الاقتصادي و بالتالي ارتفاع مستوى رفاهية السكان و هو ما يساهم في الحد من مشكلة الفقر، و خصوصا إذا تحققت العدالة في توزيع ثمار هذا النمو وكان معدل النمو السكاني منخفض، ذلك لأن رفع معدل النمو الاقتصادي سيوفر للمحتاجين ما يحتاجونه من السلع والخدمات.

ج/قلة فرص العمل: تعتبر البطالة من أهم و أخطر الأسباب المؤدية إلى الفقر، ذلك لأن الدخل المتأتي من العمل بالنسبة للغالبية العظمى من العمال يمثل مصدر الرزق و العيش الوحيد الذي منه ينفقون على ما يحتاجونه من السلع والخدمات، و بالتالي فإن عدم توفير فرص العمل يحرم الغالبية العظمى من مصدر رزقهم وبالتالي عوزهم وفقرهم واحتياجهم.

د/انخفاض مستوى الأجور: تمثل الأجور المنخفضة عن الحد العادل الذي يكفل للعامل ولمن يعول و بصفة مستمرة المعيشة اللائقة و الكريمة التي تتناسب مع إنسانيتهم و مع ظروفهم و أوضاعهم ، سببا رئيسيا من أسباب الفقر، و يلاحظ أن العبرة هنا بالأجر الحقيقي و ليس بالأجر الاسمي، أي بعبارة أخرى بكمية السلع و الخدمات التي يستطيع العامل شراءها بأجره الاسمي، ذلك لأن الأجر الاسمي قد يكون مرتفعا لكنه لا يستطيع شراء الكمية المناسبة من السلع والخدمات التي تحقق للعامل و لمن يعول المستوى اللائق من المعيشة، نظرا لارتفاع مستوى الأسعار.

---

[1] وائل فوزي عبد الباسط محمد، مرجع سابق ، ص30.

[2] بيلي إبراهيم أحمد العليمي، هذا هو الفقر، التركي للكمبيوتر و الطباعة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص ص 143-351.

ه/التكاليف الباهظة للإنفاق العسكري و الحروب الداخلية و الخارجية: كلما زادت تكاليف الإنفاق العسكري وخصوصا الإنفاق العسكري الذي يعتمد على الاستيراد من الخارج كما هو الحال في الكثير من الدول النامية، وليس على التصنيع، وزادت تكاليف الحروب الداخلية والخارجية، إلتهم ذلك جل أو كل ما لدينا من أموال و تعرقلت أو توقفت الخطط الإنمائية و قل الإنتاج و ارتفعت الأسعار و انتشرت البطالة ولم يستطع الكثير الحصول على ما يكفيه من السلع والخدمات و بالتالي انتشار الفقر.

و/عدم الاعتدال في الإنفاق: بالنظر إلى القرآن الكريم والسنة النبوية يتضح لنا المنهج الذي نسير عليه في إنفاق الأموال وهو باختصار الاعتدال في إنفاق الأموال و عدم التفريط في ذلك بالبخل، أو الإفراط في بسط اليد أو الإسراف أو التقتير أو التبذير.

ز/التقاعس في إخراج وجمع الزكاة: لأنه لو أخرجت الزكاة من تلك الثروات الهائلة لكفتهم و أغنتهم و سدت حاجتهم، هذا بالإضافة إلى تخلي الكثير من أولياء الأمور عن واجباتهم تجاه الفقراء، لأن إكفاء الفقير و سد حاجة المحتاج إحدى واجبات و مسؤوليات أولي الأمر في الدولة، فالواجب عليهم إجبار الأغنياء على دفع الزكاة لتوزيع حصيلتها على الفقراء.

كما يمكن تقسيم أسباب الفقر إلى أسباب داخلية و أخرى خارجية وذلك وفق الجدول التالي:

جدول رقم(1) : الأسباب الداخلية والخارجية للفقر

الاسباب الداخلية		الاسباب الخارجية
اسباب اقتصادية و سياسية	**اسباب اجتماعية**	
- السياسات الإنمائية الحكومية غير المناسبة. - قلة فرص العمل. - البيئة القاصرة عن تحقيق نمو اقتصادي مناسب. - قلة فرص الحصول على الأصول الإنتاجية. - النقص في الهياكل الأساسية. - انخفاض الأجور تحت	- ارتفاع معدل نمو السكان. - ارتفاع معدل الإعالة. - عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية الحكومية و غير الحكومية . - قلة الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة والإسكان، التدريب المهني). - الأمية و التعليم و التدريب المهني غير الملائم لمتطلبات	- عدم توفر الدعم من جانب المنظمات الإقليمية. - تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الممول من قبل المنظمات الدولية. - ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي. - كثرة الحروب و النزاعات الخارجية. - تدهور نسب التبادل التجاري. - عوائق أسواق السلع

خط الفقر. - انعدام الوعي بأهمية الالتزام السياسي للحكومات تجاه مكافحة الفقر. - ضعف المشاركة الشعبية. - عدم وجود الاستقرار الداخلي نتيجة الحروب. - الفساد.	السوق. - التمييز ضد المرأة. - الحرمان و العزلة و التهميش الاجتماعي. - انعدام الاستقرار الاجتماعي. - الوقوع في دائرة الفقر المفرغة.	والخدمات. - انعدام و عدم ملائمة الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية لبرامج مكافحة الفقر.

المصدر: عدنان داود العذاري و آخرون، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر و التوزيع، الأردن، 2010م، ص86

المحور الثاني: مؤشرات قياس ظاهرة الفقر

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على أماكن تواجد الفقراء، و معرفة حجمهم نسبة إلى المجتمع، و التعرف على خصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة بهدف وضع الخطط و السياسات الرامية إلى انتشال هؤلاء الفقراء من حالة الفقر إلى اللافقر. وقد اعتُمدت طريقتان لقياس الفقر نوجزها فيما يلي:

أولا: قياس الفقر من زاوية الدخل والحاجات الأساسية

ينطوي قياس الفقر من زاوية الدخل من رؤيا مفادها أن أي فرد في المجتمع لا يكون فقيرا إلا إذا كان مستوى دخله دون خط الفقر المحدد، وغالبا ما يحدد خط الفقر على أساس الدخل الكافي للحصول على كمية محددة من الغذاء، أما قياس الفقر من منظور الاحتياجات الأساسية فهو الحرمان من المتطلبات المادية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، ومن ضمنها الغذاء، وفيما يلي نوضح مضمون قياس الفقر من هذا المنظور[1]:

أ/ منظور الدخل: كان معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المقياس الوحيد للتنمية، حيث استخدم الدخل كوسيلة لقياس الرفاهية، و لقد وجهت لهذا المقياس الكثير من الإنتقادات من أهمها أن هذا المقياس يعتمد على متوسط عام للبلد، وبالتالي فهو لا يبين شيئا حول مدى العدالة في توزيع الموارد و الدخول و

[1] عزوز أحمد، آلية الزكاة و الوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015م، ص ص 42-48.

الثروات بين السكان داخل البلد الواحد.

ومن ثم اتضح في العديد من الدول النامية انه لا صلة لنمو الدخل بمشكلة الفقر عامة وتصدر مفهوم توزيع الدخل الساحة كهدف إضافي للتنمية[1]، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الدخل و سلامته كمقياس للتنمية، لذلك فقد استخدم الاقتصاديون أساليب عدة لقياس درجة العدالة في توزيع الدخل الوطني بين السكان، ومن هذه الأساليب توجد طريقتان هما الأكثر شيوعا وهي منحنى لورانز و معامل جيني.

- منحنى لورانز: يقيس عدالة توزيع الدخل بين الأفراد أو الأسر، وهو شكل مربع ترصد على محوره الأفقي فئات مكتسبي الدخل في شكل نسب مئوية متصلة، وعلى المحور الراسي ترصد نسب الدخل المكتسب و بنفس الطريقة. وبالشكل خط يقطع المربع ويبدأ من نقطة الأصل ليقسم المربع إلى مثلثين متساويين، وأي نقطة من هذا الخط تعني أن نسبة الدخل المكتسب من إجمالي الدخل القومي تساوي تماما نسبة السكان مكتسبي هذا الدخل، وكلما ابتعد منحنى لورانز عن خط المساواة كلما كان توزيع الدخل بعيدا عن العدالة[2].

- معامل جيني: يقيس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل، و لا يخرج هذا المعامل عن كونه نظرة من زاوية أخرى لمنحنى لورانز فالفكرة ببساطة تعتمد على قياس نسبة المساحة الواقعة بين منحنى لورانز وخط المساواة إلى المساحة الكلية لنصف المربع السفلي وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعبر عن عدم المساواة الكاملة، والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة.

ب/ منظور الحاجات الأساسية: إن استخدام الدخل لقياس مستوى المعيشة و بالتالي لقياس الفقر أثار كثير من المشاكل منها مشكلة تحديد مستوى الدخل الذي يمثل الحد الفاصل بين الأسر الفقيرة و الأسر غير الفقيرة، ذلك أن تباين الأسر في حجمها وفي تركيبها من حيث العمر ونوع الجنس ينبغي أخذه بالاعتبار، كما يصعب الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل إما بسبب الميل إلى إعطاء بيانات غير صحيحة وذلك إما تفاديا للضرائب أو لعوامل اجتماعية أو لغيرها، وكذا بسبب تعقد مكونات الدخل و صعوبة قياس تلك المكونات، وحلا لتلك المشاكل تم اتخاذ الإنفاق

---

1 محمد سعيد شاهر، مشكلة الفقر و التنمية البشرية في اليمن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، قسم الاقتصاد، 2000، ص 32.

2 ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص ص 202، 203.

الاستهلاكي الإجمالي للأسرة كمؤشر بديل له، و بالتالي فقد اقترحت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية كمؤشر بديل لقياس مستوى المعيشة، وهناك عدة طرق لقياس الفقر الغذائي منها[1]:

– طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية: يحدد هذا النهج خط الفقر على أساس تكلفة النظام الغذائي الأساسي للفئات الرئيسية حسب العمر ونوع الجنس و النشاط بالإضافة إلى بعض المواد الأساسية غير الغذائية مثل نوعية الخدمات الصحية والتعليمية ومدى توفر المياه الصالحة للشرب والبيئة الخالية من التلوث وحرية الإنسان، وتجرى بعد ذلك دراسة استقصائية تحدد نسبة السكان داخل الأسر التي يكون استهلاكهم دون هذا الخط.

- طريقة الطاقة الغذائية: يقوم هذا الأسلوب على تحديد سلة من المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السعرات الحرارية وبأقل تكلفة، فمن خلال حصة الفرد من السعرات أو البروتين يمكن التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وفقا لحاجة الفرد من السعرات الحرارية أو حاجته للبروتين، باعتبار أن نقص التغذية هو أحد الأوجه الأساسية لمعاناة الفقراء، وقدرت المنظمة العالمية للزراعة و التغذية السعرات الحرارية اللازمة للفرد بـ 2100 حريرة في اليوم.

- طريقة حصة الأغذية: يستخدم مؤشر نسبة الإنفاق على المواد الغذائية وفقا لوجهة النظر التي ترى أنه كلما ارتفعت نسبة الإنفاق على المواد الغذائية انخفضت النسبة التي توجهها الأسرة من إنفاقها على السلع غير الضرورية، وبالتالي فإنه مؤشر أو دلالة على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة، يمتاز هذا المؤشر بأنه يتيح المقارنة بين مختلف الأسر حتى وإن تباينت أحجامها أو وحدات العملة التي تتعامل معها.

ج/ خطوط ومؤشرات قياس الفقر من زاوية الدخل والحاجات الأساسية: يختلف خط الفقر عن مؤشر الفقر ولتوضيح ذلك نبين فيما يلي مضمون كل منهما:

1- خطوط الفقر: تعتبر خطوط الفقر مقاييس للمدخل أو الاستهلاك، حيث تعتمد منهجية هذه الخطوط على تقسيم المجتمع إلى فئتين، فقراء وغير فقراء، وذلك بتحديد خط الفقر الذي يعرف بأنه إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، و يتطلب تطبيق هذا الأسلوب بيانات مسوحات إنفاق ودخل الأسرة، ويعتبر الأسلوب الأنسب لأغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بالدخول كسياسات العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية، ومن المقاييس الاعتيادية لهذه الخطوط هو إنفاق الفرد الذي يقل عن دولار واحد أو دولارين يوميا (حسب تعادل القوة الشرائية للدولار)، أو مقدار الغذاء الذي يقل عن

[1] عدنان داود العذراي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 45-49.

2100 سعرة حرارية في اليوم، ويمكن أن يتحدد خط الفقر بالحد الأعلى ومن يقع دخله تحت هذا الحد يعتبر فقيرا، كما يتحدد بالحد الأدنى إذ يصبح الفقر تحت هذا الخط مدقعا، وعليه يتضح أن هناك أنواع من خطوط الفقر وهي[1]:

- خط الفقر المدقع: يعرف خط الفقر المدقع على انه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

- خط الفقر المطلق: يعرف خط الفقر المطلق على انه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، وهي التي تتعلق بالمسكن و الملبس و التعليم و الصحة و المواصلات.

- خط الفقر النسبي: يستند تعريف هذا الخط تبعا للموقع النسبي للفرد أو الأسرة ضمن المجتمع المعني بقياس الفقر فيه، لذلك فهو يشير إلى مدى التخلف وراء الآخرين في المجتمع، إذن هو معيار نسبي يحدد عادة بجزء من متوسط الدخل القومي أي يحدد مثلا بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة (10%) من السكان الأدنى دخلا. وبهذا فان خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لأخر أو من وقت لأخر في نفس البلد، ويتم تقديره من خلال بيانات تتعلق بالدخل، مثل الدخل المتوسط أو التوزيع النسبي للدخل[2].

- خط الفقر الاجتهادي: يعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم، إذ يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابق لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا و مقبولا اجتماعيا، وهذا يعني أن هذا الخط يختلف باختلاف وجهات النظر لكل فرد من أفراد العينة المدروسة.

2- مؤشرات الفقر: تأتي الخطوة لاحقة بعد تقدير خط الفقر، العمل على استخلاص مجموعة من المؤشرات الهامة التي تعكس مدى جسامة مشكلة الفقر سواء من حيث الحجم العددي للفقراء أو من حيث مدى شدة و عمق الفقر الذي يعاني منه الفقراء، وهذه المؤشرات هي:

- مؤشر نسبة الفقر(معدل انتشار الفقر): ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس، يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، معبرا عن ذلك بالنسبة المئوية للأفراد

---

[1] عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإحصاء، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002، ص 03.

[2] محمد سعيد شاهر، مرجع سابق، ص 47.

(الأسر) الذين يعيشون دون خط الفقر المحدد مسبقا وذلك من إجمالي عدد السكان (الأسر)، ويكتب وفق العلاقة التالية[1]:

$$HI = \frac{Y}{N} \times 100 \quad \%$$

حيث: HI: نسبة السكان الفقراء

Y: عدد الأفراد (الأسر) تحت خط الفقر

N: مجموع عدد السكان (الأسر)

يعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر كما أنه سهل الفهم والشرح، إلا أنه يعاني من نقائص منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر، كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل بين الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج[2].

- مؤشر فجوة الفقر(عمق الفقر): يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الإجمالية للاستهلاك كافة السكان عندما يكون مساو لخط الفقر، فعندما ينخفض الدخل لأي من الفقراء ترتفع فجوة الفقر، ويتم حسابه حسب المعادلة التالية[3]:

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{q} (Z - Y_i)}{NZ} \times 100 \quad \%$$

حيث: PG: فجوة الفقر

Z: خط الفقر

N: إجمالي عدد السكان

---

1 محمد سعيد شاهر، مرجع سابق، ص 48.

2 عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م، ص 28.

3 عدنان داود خليل بدران، مرجع سابق، ص05.

Yi: مستوى استهلاك/ دخل الفقير

q: عدد الفقراء

وعلى الرغم من فوائد هذا المؤشر إلا أنه توجه إليه بعض النقائص أهمها أن هذا المؤشر لا يعكس مقدار التفاوت الذي يحصل بين دخول الفقراء[1].

-مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وفي نفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية ويكتب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية[2]:

$$PS = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right)^2 \times 100 \quad \%$$

حيث: PS: شدة الفقر/ تعريف باقي الرموز ذكر في العلاقة السابقة.

وكلما كان المؤشر مرتفعا كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة و ازداد حجم التفاوت بين الفقراء، وكلما انخفض قل حجم التفاوت.

ثانيا: قياس الفقر من زاوية التنمية البشرية

من الملاحظ أنه حتى لو ظل الدخل الفردي هو المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر فقد تزايدت أهمية المؤشرات الاجتماعية للرفاهية، مثل الصحة و التعليم، لاسيما و أنه لوحظ منذ السبعينيات ارتفاع الدخل الفردي في عدد من الدول النامية لكن دون حدوث تقدم في مجالات التغذية و الصحة و التعليم و السكن[3]، وعليه وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات التنمية البشرية لقياس الفقر بشكل غير مباشر جامع بين مؤشرات دخل الفرد ومؤشرات تتعلق بالصحة و التعليم، وبالتالي سنتعرف إلى هذه المؤشرات وكيفية حسابها فيما يلي:

أ/ مؤشر التنمية البشرية(*): اقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)

---

1 عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 29.

2 عدنان داود خليل بدران، مرجع سابق ، ص06.

3 إدريس ولد القابلة، الفقر في بلادي، دار الناشري، الرباط، المغرب، 2004م، ص 4.

(*) الاختصارات المستعملة في المؤشر، Human development Index: HDI، Product Income Brut : PIB ،

PNUD : Programme Nation United development

منذ سنة 1990م، من خلال تقريره العالمي للتنمية البشرية مؤشرا اجتماعي-إقتصادي سمي بمؤشر التنمية البشرية(HDI) يسمح هذا الأخير بقياس التقدم لبلد ما، تجاوز المفهوم التقليدي لقياس الدخل و الثروة (PIB)[1]، وسنقوم بتوضيح مفهومه و طريقة حسابه كما يلي:

- تعريفه: هو عبارة عن مؤشر غير متجانس لثلاث عناصر أساسية للتنمية البشرية و هي[2]:

- حياة مديدة وصحية: تقاس بالعمر المتوقع.
- المعرفة: تقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.
- مستوى معيشي لائق: يقاس بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية.

- كيفية حسابه: قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء دليل لكل من العناصر الثلاث على حدى ولحاسبها يتم تحديد قيمة قصوى ودنيا لكل منها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(2): دليل حساب مؤشر التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
- العمر المتوقع عند الولادة(الصحة) - معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين(التعليم)	85 سنة %100	25 سنة %0
نسبة إجمالي القيد معا	%100	%0
- نصيب الفرد من PIB بالدولار(الدخل)	40000	100

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2001م، نيويورك، 2001م، ص 240.

---

[1] درارني ناصر، ظاهرة الفقر قياسها و مؤشراتها دراسة نظرية مقارنة بين مختلف الطرق، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007، ص 8.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2001م، نيويورك، 2001م، ص 240.

ويتم حساب مؤشر كل من الصحة والتعليم وفق العلاقة التالية[1]:

$$Hij = \frac{Xij - Min(Xi)}{Max(xi) - Min(xi)}$$

بحيث: Hij دليل المؤشر، i البلد، j يمثل الصحة والتعليم يمثل بالقيد الإجمالي (ترجيح مؤشر التعليم يكون بـ (3/1) لمعدل القراءة و (3/2) لمعدل التمدرس الإجمالي)، Xij القيمة الفعلية للمؤشر، Max(Xi) القيمة القصوى للمؤشر، Man(Xi) القيمة الدنيا للمؤشر.

أما دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيحسب وفق العلاقة التالية[2]:

$$W(y) = \frac{Log(y) - Log(y)Min}{Log(y)Max - Log(y)Min}$$

بحيث: W(y) دليل المؤشر، Log(y) لوغاريتم القيمة الفعلية للمدخل، Log(y)Max لوغاريتم القيمة القصوى للدخل، Log(y)Min لوغاريتم القيمة الدنيا للدخل.

وبمجرد حساب أدلة الأبعاد الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحا فهو عبارة عن المتوسط البسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة وعليه يكون الدليل بالصيغة الآتية[3]:

$$HDI = \frac{(H1 + H2 + H3)}{3}$$

بحيث: HDI دليل التنمية البشرية، H1 مؤشر الصحة، H2 مؤشر التعليم، H3 مؤشر الدخل.

يسمح دليل التنمية البشرية بترتيب الدول ترتيبا تناقصيا حيث تتراوح قيمته بين (0 و1)، بحيث يرتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية الدول في ثلاث مجموعات هي[4]:

الدول ذات التنمية البشرية العالية يكون المؤشر أكبر من $HDI \geq 0,8$

الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة يكون المؤشر محصور بين $0,8 > HDI \geq 0,5$

الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة يكون المؤشر أقل من $0,5 > HDI$

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2001م مرجع سابق، ص 240.

[2] عدنان داود العذراي وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

[3] عدنان داود العذراي وآخرون، نفس المرجع، ص 65.

[4] درارني ناصر، مرجع سابق، ص 10.

ب/ مؤشر الفقر البشري(*): أدخل مفهوم الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية عام 1997م، ويري أن الفقر متعدد الأبعاد وليس مجرد الحصول على ما هو ضروري للرفاه المادي، فهذا المقياس يجمع في دليل واحد مركب يشمل أوجه الحرمان بأربعة أبعاد و هي: الحياة المديدة الصحية والمعرفة والأمان الاقتصادي الضروري والشمول الاجتماعي، إلا أن عدم وجود مؤشر مناسب والافتقار إلى البيانات يحول دون وضع تعبير دليل الفقر البشري عن الحرمان من حيث الشمول الاجتماعي في البلدان النامية، أما سبب عدم إدراج الدخل كأحد العوامل في دليل الفقر البشري هو أنه يتعلق بتوفير الخدمات الاقتصادية والتي تعبر عن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المدرج في دليل التنمية البشرية، وهو مزيج من المرافق الخاصة والعامة، وبما أن تكاليف الخدمات العامة تسدد من مجموع الدخل الوطني كما أن الدخل الشخصي لا يمكن أن يكون مؤشر وافيا للمرافق الاقتصادية التي يستفيد منها الأفراد، حيث أن هناك خدمات عامة بالغة الأهمية مثل توفير الرعاية الصحية وإمدادات المياه المأمونة[1].

و من الجدير بالذكر أن الأهداف الإنمائية الدولية وضعت خلال سلسلة من المؤتمرات التي عقدت في التسعينيات وقد صادق عليها 149 بلدا في مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد في مقر الأمم المتحدة، تدعو هذه الأهداف إلى تخفيف الفقر الناجم عن انخفاض الدخل والحرمان الإنساني بالنسبة لأبعاد عديدة يوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم(3): الأهداف الإنمائية الدولية

الاهداف
تخفيف عدد الافراد الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف بين عام 1990-2015
قيد جميع الاطفال في المدارس الابتدائية بحلول عام 2015
تمكين النساء من اسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول 2015
تخفيض معدلات وفيات الرضع و الاطفال بنسبة الثلثين بين عام 1990-2015
تخفيض معدلات وفيات الامهات بنسبة ثلاث ارباع بين عام 1990-2015
توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها بحلول عام 2015
تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام 2015 بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام 2015

(*) الاختصارات المستعملة في المؤشر، Index paverty Human for pays en Developement: HPI-1،

Index paverty Human for pays en indstrial : HPI-2

[1] عدنان داود العذراي وآخرون، مرجع سابق، ص 66.

source :world Bank, attacking poverty, world development Report, wash-ington,DC,2000/2001,p 18

و قد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتطوير مؤشر الفقر البشري من خلال مجموعة من الاقتصاديين مثل Amaryta Sen، حيث تم إعداد دليلين لحساب الفقر البشري و هما مؤشر الفقر البشري للمدول النامية، و مؤشر الفقر البشري للمدول الصناعية.

- مؤشر الفقر البشري للمدول النامية HPI-1: يقيس نسب الحرمان في الأبعاد الثلاث الرئيسية للتنمية البشرية الموضحة في دليل التنمية البشرية وهي[1]:

- حياة مديدة وصحية: مقيم بواسطة احتمال الموت قبل سن 40 سنة، ويرمز له P_1.

- المعرفة: يقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة، ويمثل معدل الأمية بين البالغين، و يرمز له P_2.

- مستوى معيشي لائق: مؤشر المستوى المعيشي و يرمز له P_3 و هو بدوره يمثل المتوسط الحسابي للمؤشرات التالية:

. نسبة الأشخاص المحرومين من المياه الصالحة للشرب، رمزه P_{31}

. نسبة الأشخاص المحرومين من الخدمات الصحية، رمزه P_{32}

. نسبة الأطفال دون سن الخامسة و الذين يعانون من نقص في الوزن، رمزه P_{33}

و يتم حساب دليل الفقر البشري للمدول النامية بسهولة خاصة وأن المؤشرات المستخدمة لقياس نسب الحرمان يعبر عنها بالنسب المؤوية بين الصفر والمائة، ومن ثم لا تكون هناك حاجة لبناء الأبعاد كما هو الحال بالنسبة لدليل التنمية البشرية، بحيث كل ما كان المؤشر مرتفعا كل ما كان البلد فقيرا ويكتب المؤشر وفق الصيغة التالية[2]:

$$HPI - 1 = \{\frac{1}{3}(p_1^3 + p_2^3 + p_3^3)\}^{1/3}$$

---

[1] بوخاري محمد، قياس فعالية مكافحة الفقر البشري، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007، ص 3.

[2] بوخاري محمد، مرجع سابق، ص 3.

- مؤشر الفقر البشري للدول الصناعية HPI-2: يقيس نفس أبعاد مؤشر الدول النامية مع بعض الاختلافات في تحديد البعد، ويضيف عليه بعد الاستبعاد الاجتماعي، كما هو موضح1:

- حياة مديدة وصحية: مقيم بواسطة احتمال الموت قبل سن 60 سنة، ويرمز له P_1.

- المعرفة: يقاس بمعدل معرفة القراءة والكتابة والاتصالات، ويمثل معدل الأمية بين البالغين، ويرمز له P_2.

- مستوى معيشي لائق: يقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويرمز له P_3.

- الاستبعاد الاجتماعي: ويقاس بمعدل البطالة طويل الأجل لمدة سنة فأكثر، و يرمز له P_4.

ويتم حساب دليل الفقر البشري للدول الصناعية وفقا للمعادلة التالية:

$$HPI - 2 = \{\frac{1}{4}(p_1^3 + p_2^3 + p_3^3 + p_4^3)\}^{1/3}$$

كما وُسّع مفهوم دليل الفقر البشري من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية من خلال تركيزه على الفروقات الاجتماعية بين الذكور والإناث، فأدرج مؤشر اللامساواة بين الجنسين في مجال الصحة والتعليم والحصول على العيش المحترم ISDH، ومؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية IPF (*).

خاتمة:

مع تفاقم ظاهرة الفقر وتشعب أبعادها وانعكاساتها، زاد اهتمام أغلب الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتشخيص ودراسة تلك الظاهرة مما جعلها تقترب شيئا فشيئا إلى الإلمام بجوانبها الإنسانية المختلفة وهذا في محاولة إرساء إستراتيجية ناجعة للتنمية البشرية محورها الإنسان باعتباره الوسيلة والغاية، وهو ما سعت إليه مختلف تقارير برنامج الأمم المتحدة حول التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بتشخيص أبعاد الفقر وانعكاساته المختلفة التي لم تعد مقتصرة على شح الموارد وانعدامها، بل شملت مفاهيم أكثر شمولية و تطوير مؤشرات نوعية هيكلية كالصحة و المعرفة و المشاركة السياسية تعالج الفقر أكثر مما تحاربه.

و بناءاً على ما توصلت إليه هذه الدراسة نقدم بعض التوصيات منها:

- إستعمال المؤشرات الدقيقة لترتيب الولايات من الاقل فقراً إلى الأكثر فقراً حتى يسهل تحديد أولوية لمحاربة الفقر فيها، كما يمكن تقسيم كل ولاية إلى ريف وحضر

[1] عدنان داود العذراي وآخرون، مرجع سابق، ص 71.

لرسم خريطة حقيقية للفقر في كل ولاية على حدة.

- ضرورة توخي العدالة في توزيع الدخل والثروة بين ولايات الوطن دون تخصيص جهات تحظى دائماً بمشاريع التنمية دون غيرها حتى تزيل فوارق التنمية الاقتصادية بينها.

قائـــمة المراجع:

أولا: القواميس:

1. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، مصر، 2004م.

2. الراغب الأصفهاني، معجم مفردات ألفاظ القرآن، دار الكاتب العربي، مصر.

ثانيا: كتب الاقتصاد:

1. حمد عقلا العقلا، الفقر وأثره على التنمية للطفولة العربية، مجلة الطفولة و التنمية، المجلس العربي للطفولة والتنمية، العدد الخامس، مصر، 2002م.

2. محمد حسين باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية،1996م

3. بيلي إبراهيم أحمد العليمي، هذا هو الفقر، التركي للكمبيوتر و الطباعة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مصر، 2003م.

4. ميشل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006م.

5. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.

6. إدريس ولد القابلة، الفقر في بلادي، دار الناشري، الرباط، المغرب، 2004م.

ثالثا: التقارير و المقالات

1. درارني ناصر، ظاهرة الفقر قياسها و مؤشراتها دراسة نظرية مقارنة بين مختلف الطرق، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007م.

2. بوخاري محمد، قياس فعالية مكافحة الفقر البشري، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة، ما بين 01-03 جويلية 2007م.

3. world bank, annual world bank, conference on development economics,1995,edited by, M.bruno and B. pleskovie,1995.

4. world Bank, attacking poverty, world development Report, washington,DC,2000/2001.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام، 2001م، نيويورك، 2001م.

رابعا: المذكرات:

1. عزوز أحمد، آلية الزكاة و الوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015م.

2. وائل فوزي عبد الباسط محمد، دراسة تحليلية لمشكلة الفقر في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد، جامعة عين شمس، الأردن، 2008م

3. محمد سعيد شاهر، مشكلة الفقر و التنمية البشرية في اليمن، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن، قسم الاقتصاد، 2000.

4. عدنان داود خليل بدران، تقدير مؤشرات الفقر بتطبيق نماذج الانحدار على المتغيرات الاقتصادية من خلال بيانات مسح نفقات و دخل الأسرة في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإحصاء، الجامعة المستنصرية، العراق، 2002م.